### رئيس مجلس الأمة والوفد المرافق له يلتقي رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي بييترو غراسو

# الغانم: الإنتهاء من ملف إعفاء الكويتيين من الـ«شنغن» بأسرع وقت ممكن

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد المرافق له مع رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي بييترو غراسو ويبدو سفيرنا لدى إيطاليا الشيخ علي الخالد

الرئيس الغانم مع رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي بييترو غراسو

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي بييترو غراسو.

وأشاد الرئيس الغانم في تصريح لـ«كونا» وتلفزيون الكويت عقب المباحثات بالنقاش الإيجابي والمثمر الذي تم بين وفد مجلس الأمة والجانب الإيطالي الذي تركز على علاقات التعاون بين البلدين خاصة على الصعيد البرلماني وبحث أهم الملفات الإقليمية والدولية.

وقال الغانم «أكدنا خلال اجتماعنا المثمر على العديد من النقاط المهمة، منها ما يتعلق بالعلاقات الكويتية- الإيطالية على الصعيد البرلماني، خاصة أن المباحثات البرلمانية لا تخضع للقيود التي قد تكون موجودة في المباحثات الحكومية، وبالتالي كان الحديث صريحا وشفافا جدا».

وذكر الغانم: «استعرضنا خلال المباحثات الأوضاع في المنطقة وما تعانيه من مشاكل في الوقت الراهن و بخاصة ظاهرة الإرهاب التي لا يمتد أثرها إلى دول المنطقة فقط وإنما لدول العالم»، مشيرا إلى أن «الجمهورية الإيطالية لها دور كبير في هذا الشأن وكانت وجهات النظر شبه متطابقة بيننا وبين الجانب الإيطالي».

وأشار الغانم الى أن الوفد البرلماني الكويتي بحث المستجدات في ملف إعفاء مواطني الكويت من التأشيرة الأوروبية (شنغن)، وذلك لكون إيطاليا هي الدولة الراعية والمتبنية لملف الكويت لدى الاتحاد الأوروبي وهي التي تترأس الاتحاد في دورته الحالية.

وأضاف الغانم «وبتفاؤل كبير أوضح الجانب الإيطالي أن هذا الأمر سيتم الانتهاء منه في أسرع وقت ممكن».

من جهته، أكد رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي بييترو غراسو ان لقاءه بالرئيس الغانم وأعضاء برلمان الكويت مثل «فرصة مهمة لتعزيز علاقات التعاون التي تربط بلدينا مع إدراكنا للدور الذي تلعبه إيطاليا في منطقة المتوسط من ناحية ودور الكويت بالغ الأهمية في منطقة الشرق الأوسط».

وأضاف غراسو: بالنظر للنمو والتطور الكبير الذي تعرفه الكويت أكدنا في اللقاء على جذب مزيد من الاستثمارات الكويتية، إضافة إلى استثماراتها المهمة الحالية التي تقوم بها الكويت في بلادنا.

واختتم رئيس مجلس الشيوخ (الغرفة العليا في البرلمان الإيطالي) بالقول: ان المباحثات مع رئيس مجلس الأمة تناولت كذلك «سبل وضع الأسس لتعاون مثمر في مجال الدفاع سواء على المستوى الأوروبي أو على مستوى الشرق الأوسط».

وقد حضر المباحثات الأعضاء فيصل الشايع ومبارك الحريص ود. يوسف الزلزلة وفيصل الدويسان وماجد موسى المطيري ود.محمد الحويلة وعبدالله العدواني.

### الحكومة أبلغت اللجنة البرلمانية بتصورها الجديد لمعالجة رد القانون

# «الإسكانية»: سكن وفق حق الانتفاع أو الإيجار لمن باع بيته

أكد وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية التزمت بموعد تقديم تصورها البديل لقانون إعادة من باع بيته لقيد الطلبات الإسكانية كاشفا في الوقت ذاته عن أن المقترح البديل يرمي إلى حل مشكلة هذه الشريحة بمقترح يوفر لأسرهم السكن الملائم سواء وفق حق الانتفاع أو الإيجار بالمشاريع الجديدة ولا تشوبه أي شائبة دستورية.

وقال أبل في تصريح صحافي عقب حضوره اجتماع لجنة الشؤون الإسكانية البرلمانية أمس «إننا حرصنا على الالتزام بموعدنا لتقديم مقترح بديل عن قانون إعادة طلبات من باع بيته لقيد الطلبات الإسكانية».

وأوضح أبل أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية «حرصت على تقديم مقترح خال من الشوائب والشبهات الدستورية التي ذكرناها في رد القانون «مبينا أن حل هذه المشكلة يتمثل في توفير مساكن للأسر التي تعاني من صعوبة إيجاد مسكن، لذلك وجدنا أن توفير مسكن بحق الانتفاع أو الإيجار سيؤدي هذا الغرض ولا يتعارض مع قوائم انتظار الطلبات الإسكانية التي توازي 110 آلاف طلب».

وأشار أبل إلى أنه خلال اجتماع مع أعضاء لجنة الشؤون الإسكانية البرلمانية «تم تشكيل فريق عمل مشترك بين مستشاري اللجنة وممثلي المؤسسة العامة للرعاية السكنية للوصول الى حل توافقي حول دراسة المقترح الذي قدم من قبلنا».

وأشار أبل إلى أن شريحة وعدد المواطنين المستفيدين من هذا المقترح غير معلوم بشكل واضح ودقيق أمام المؤسسة العامة للرعاية السكنية، لذلك تم الاتفاق مع أعضاء اللجنة على انه بعد فتح باب الطلبات امام هذه الشريحة وحصر عددها ستتضح ملامح تصور المعالجة بشكل أكبر وفي أي المشاريع أو المواقع التي يمكن أن يوفر لها سكن ملائم.

وكشف أبل عن أن معالجة هذه الشريحة سواء من خلال توفير بيوت حق الانتفاع أو الإيجار سيتم توفيرها من خلال المشاريع الجديدة، مشيرا إلى أن ما هو تحت يد المؤسسة من وحدات سكنية جاهزة ستخصص لحق الرعاية السكنية وقوائم الانتظار القائمة الآن.

ولفت أبل إلى الفريق المشترك بين اللجنة الإسكانية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية سيتم الانتهاء من تقديم صياغته النهائية بشأن المقترح الحكومي خلال أسبوع.

وبسؤال عن مصير الالتزام بالتوزيعات السنوية الإسكانية قال أبل «مازلنا مستمرين في التوزيعات حسب الجدول الذي سبق أن اعلنت عنه المؤسسة العامة للرعاية السكنية»، مشيرا إلى أن ما يتم توزيعه الآن يأتي ضمن الالتزام بالجدول، وسيكون هناك لقاء في شهر مارس المقبل للوقوف على هذه التوزيعات مع أعضاء اللجنة.

من جهته، أعلن عضو اللجنة الاسكانية محمد الجبري أن الحكومة احالت تصورا بديلا للقانون المتعلق «بمن باع بيته» والذي وافق عليه مجلس الأمة في دور الانعقاد الماضي وقررت الحكومة إعادته.

وأوضح الجبري في تصريحه للصحافيين أن وزير الإسكان عرض عليهم فكرة تعالج مشكلة ما يقارب 800 حالة تتعلق بتوفير سكن بصفة الإيجار وستتم دراستها من قبل اللجنة خلال أسبوع وإذا وجدنا أنها غير قابلة للتطبيق فسيتم الرجوع للقانون نفسه.

وأضاف أن التصور هو منازل وليس شققا بحق الانتفاع بها مع الاحتفاظ بقروضهم الإسكانية في بنك الائتمان، وهذا التصور سيتم مناقشته تفصيليا وإذا رأت اللجنة أن المواطن من هذه الشريحة سوف تعالج قضيته فسيأتي قرار من اللجنة بالموافقة على هذا المقترح، وإذا لم يكن له أي فائدة للمواطن فسيتم رفضه والعودة الى القانون الذي أعادته الحكومة للمجلس.

وأشار الى أن اماكن بيوت حق الانتفاع ستحدد من خلال مؤسسة الرعاية السكنية، واذا لم نرها ملائمة فسنرفضها ونعود الى القانون الاول.

وبيّن الجبري انه تم تشكيل لجنة من مؤسسة الرعاية السكنية وأن اللجنة الاسكانية في المجلس ستزودنا خلال اسبوع بتقرير مفصل عن التصور الذي جاءت به الحكومة.

من جانبه، أكد عضو اللجنة الاسكانية البرلمانية النائب سعود الحريجي أن وزير الاسكان ياسر أبل وافق على الاقتراح الذي تقدم به «الحريجي» خلال اجتماع اللجنة والذي يقضي بقيام الوزير بزيارات ميدانية لمختلف مناطق ومحافظات الكويت للاطلاع عن قرب على المشاكل الاسكانية للمواطنين خاصة أن هناك 115 ألف طلب اسكاني متراكم.

وقال الحريجي إن اجتماع اللجنة الاسكانية اليوم ناقش قضية المواطنين بلا مأوى الذين باعوا بيوتهم، مشيرا إلى ان الوزير قدم مقترحا للجنة بتوزيع سكن بصفة الايجار على هؤلاء.

وذكر الحريجي أن هذا المقترح غامض وتمت مطالبة الوزير بشرح وتوضيح أكثر وتحديد الاعداد والحلول بدقة ومدى الالتزام بالمواعيد لحل المشكلة.

جانب من اجتماع اللجنة الاسكانية

**الحريجي: وزير الإسكان وافق على اقتراحنا بعمل جولات ميدانية لمختلف مناطق ومحافظات الكويت**

**الجبري: مقترح الحكومة يعالج مشكلة حوالي 800 مواطن**

## مساعي واتصالات الخرينج تكللت بالإفراج عن الطالب المحتجز في الأردن

مبارك الخرينج

تكللت مساعي نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج بالنجاح بإطلاق سراح الطالب الكويتي الذي كان محتجزا في الأردن. وقد قام الخرينج بجهود واضحة واتصالات من خلال تواجده في الأردن لإنهاء مشكلة الطالب الكويتي.

### طلبت حضور اتحاد المصارف وديوان المحاسبة

# «الإيداعات» تستدعي وكلاء أمن الدولة و«الخارجية» و«العدل» ومحافظ المركزي

د. عبدالله الطريجي وسلطان اللغيصم اثناء اجتماع اللجنة

كشف مقرر لجنة الايداعات والتحويلات البرلمانية النائب سلطان اللغيصم أن اللجنة ستقوم في اجتماعها المقبل باستدعاء الوكيل المساعد لشؤون أمن الدولة ووكيل وزارة الخارجية ووكيل وزارة العدل ومحافظ البنك المركزي ورئيس اتحاد المصارف وممثل ديوان المحاسبة وذلك للتزود ببعض المعلومات.

وقال اللغيصم: لدينا في اللجنة معلومات غير مكتملة الأطراف الأمر الذي دعانا إلى استدعاء المعنيين من أجل الحصول على المعلومات التي تمكنا من اعداد التقرير كما ينبغي وبالصورة التي تغطي الجوانب كافة وعموما نحن لدينا متسع من الوقت لاسيما بعدما حصلنا على تمديد من مجلس الأمة ونحن يهمنا أن يخرج التقرير بالصورة المناسبة.

# دشتي يطلب من المدعج تزويده ببيانات عن استجواب الطريجي

قدم النائب د.عبدالحميد دشتي كتابا الى رئيس مجلس الامة جاء فيه:

بمناسبة ادراج الاستجواب المقدم لمعالي الوزير د. عبدالمحسن مدعج المدعج وزير التجارة والصناعة على جدول اعمال الجلسة القادمة واستنادا للمادة (139) من اللائحة الداخلية من مجلس الامة يرجى الطلب من معالي الوزير موافاتي بالبيانات التالية المتعلقة بالاستجواب المعروض على مجلسكم الموقر:

البيانات المطلوبة

أولا: وحيث انه قد بدأ العمل بالقانون 19 لسنة 2014 بإضافة المادة 28 مكرر د للقانون 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، يرجى موافاتي بالتالي:-

1- بيان أعداد المستفيدين من القانون منذ بدء تنفيذه وحتى تاريخه مع بيان اجمالي المبلغ المخصص لكل مستفيد وما تم صرفه والمتبقى له ان وجد. وبيان عدد الحاصلين على كامل مبلغ الدعم( 30000 دينار) على وجه الخصوص ان وجد.

2- بيان عدد الحاصلين على مواد الدعم من فئة الحاصلين على قرض للبناء وأسمائهم ومبلغ الدعم المخصص لكل منهم.

3- بيان عدد الحاصلين على مواد الدعم من فئة الحاصلين على قرض لشراء سكن وبحاجة الى ترميم وأسماء المستفيدين ومبلغ الدعم المخصص لكل منهم.

4- اسماء اعضاء اللجنة المشتركة من وزارة التجارة والصناعة وبنك التسليف ونسخة من محاضر فحص الطلبات المقدمة لهم من الحاصلين على قروض بناء لمن باشر البناء بالفعل ولم يصله التيار الكهربائي.

5- أوليات الوثائق والمستندات للممارسات والمناقصات التي تم طرحها من قبل الوزارة لاختيار افضلها كموردين للمنتجات المدعومة وقائمة بأسماء الموردين وبيان كيفية احتساب نسبة الأفضلية للمنتج الوطني.

6- قائمة بأسماء المستشارين والقياديين الذين شاركوا في صياغة مواد القرار الوزاري رقم 203 لسنة 2014 الخاص بالقواعد التنفيذية لأحكام القانون 19 لسنة 2014.

7- الاسس والمعايير التي اعتمدت لوضع جداول الكميات وتوزيع اصناف المواد المشمولة بالدعم وسندها في القانون 19 لسنة 2014.

8- الاسس التي تم العمل بموجبها لتوزيع مبلغ الدعم المحدد بما لا يتجاوز الـ30 الف د.ك ووفقا لما هو مبين بالمادة 7 من القرار رقم 203 لسنة 2014.

ثانيا:

1- ان كان هناك أي تغيير طرأ على الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة والصناعة منذ استلام حقيبة الوزارة وحتى تاريخه.

2- بيان بأسماء ووظائف القياديين وشاغلي الوظائف الاشرافية من الذين تم نقلهم الى اماكن ووظائف اخرى وأسباب ذلك منذ بداية العام 2014 وحتى تاريخه.

3- أسماء كافة المستشارين من الكويتيين والوافدين الذين تم تعينهم منذ اغسطس 2013 وحتى تاريخه ومكان عمل ووظيفة كل منهم.

د.عبدالحميد دشتي

## الحمود استقبل طلال الجلال

الشيخ فيصل الحمود مع طلال الجلال

استقبل محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود المالك الصباح في مكتبه بديوان عام المحافظة عضو مجلس الأمة النائب طلال الجلال، وتبادل الطرفان الاحاديث الودية، لاسيما المتعلقة بمستوى الخدمات المقدمة لأهالي المحافظة على كافة الأصعدة.

وأكد الشيخ فيصل الحمود على ضرورة تضافر الجهود بين الجميع، معربا عن المزيد من التعاون مع السلطة التشريعية وسن القوانين الميسرة التي تخدم المواطن بما يعزز الدور المنوط بالمحافظات، مشيرا إلى دعوته السابقة لرئيس وأعضاء مجلس الأمة للتشاور وتبادل الآراء.

من جهته شكر النائب الجلال المحافظ الشيخ فيصل الحمود على مساعيه المبذولة لخدمة أهالي المحافظة وحرصه على الالتقاء بالسلطتين التشريعية والتنفيذية لتعزيز سبل التعاون من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات.